INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

تقرير المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان للوقفة الاحتجاجية السلمية في ساحة الإرادة ليوم 24 يوليو 2021

في تطور لافت حقيقةً يُحسب للحكومة الكويتية ويمثلها وزارة الداخلية بالتعامل مع مُجريات الوقفة السلمية الاحتجاجية لمجموعة من المواطنين الكويتيين في السبت السابع على التوالي المعنون بسبت إنقاذ وطن7 وهو الاسبوع السابع على التوالي الذي تم رصده وتوثيقه من قبل المستشار الحقوقي الدولي أنور الرشيد وفريق الرصد والتوثيق الذي يُرافقه في كل حملات الرصد والتوثيق للوقفات السلمية الاحتجاجية التي يقوم بها مواطنين كويتيين في ساحة الإرادة.

هذا وإذ اعرب السيد المستشار الدولي في تقريره بأن الوقفة الاحتجاجية السلمية ليوم 24 يوليو 2021 سارت فعالياتها بهدوء تام وسلمية وعدم تدخل رجال ونساء الأمن بفعالياتها كما حدث في الأسابيع الماضية حيث حضر المواطنين لساحة الإرادة وفق التوقيت الذي اعلنوه عبر حساباتهم في مواقع التواصل الاجتماعي ومارسوا حقهم المشروع بالتعبير عن رأيهم، وقد رصد فريق الرصد والتوثيق التالي-:

أولاً:- لازالت وزارة الداخلية مُصرة على إغلاق مواقف السيارات القريبة من ساحة الإرادة ساحة الاعتصام.

ثانياً:- تم مصادرة لوحة واحدة من مواطنة بقياس A4 دون داعي لذلك مُطلقاً.

ثالثاً:- التزم رجال الأمن المُكلفين بحفظ الأمن بتطبيق المادة 44 من الدستور بعدم تواجدهم بوسط المعتصمين والحضور معهم.

رابعاً:- لم يطلب الأمن من المعتصمين فض اعتصامهم كما سبق وأن حصل في المرات الماضية.

خامساً:- التزمت الحكومة الكويتية عبر وزارة الداخلية بتطبيق الحقوق المشروعة للمواطنين بحقهم بالتظاهر والتجمعات السلمية وفق ما جاء في المادة 44 من الدستور "للأفراد حق الاجتماع دون حاجة لإذن أو إخطار سابق،

ولا يجوز لأحد من قوات الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة. والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي الآداب".

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يرحب بالإجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية اثناء الوقفة الاحتجاجية ويُذكر السلطات الكويتية بضرورة الالتزام الكامل بالدستور والاعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المُوقع والمُصادق عليه من قبل حكومة دولة الكويت وفتح المجال للمتظاهرين من مختلف التوجهات والرؤى للتعبير عن رأيهم بسلمية دون أي قيود.

المستشار الحقوقي الدولي
ممثل المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة في دولة الكويت ودول الخليج العربي
أنور الرشيد
24يوليو 2021